

قراءة في جهود داود عبده النحوية التجديدية

عبد السلام محمد حسين الشناظي*

الملخص:

تتلور فكرة هذا البحث في تتبع جهود عالم اللغة الكبير داود عبده النحوية، بهدف معرفة آرائه التجديدية في بعض القضايا النحوية التي عالجها في دراساته وأبحاثه، وعرض بعض ما قدمه من تصورات ورؤى في تلك القضايا التي اتسمت في مجملها بالأصالة والابتكار، إذ جعلت من القديم معياراً يجب توحيه وإعادة شرحه وتفسيره وفق منهجيات بحثية رائدة في دراسة النحو العربي، فما آراؤه النحوية التجديدية التي دعا إلى اعتمادها؟ وما القضايا النحوية التي عالجها؟

Reading the Contributions of Dawood Abdu's Grammatical Renewal Efforts

Abdul Salam Mohamed Hussein Alshanadby

Abstract:

The idea of this reading crystallizes in tracking efforts The great linguist Dawood Abdo In order to know his innovative ideas in some grammatical issues that he dealt with in his

* طالب ماجستير- كلية الآداب -قسم اللغة العربية -جامعة الملك سعود- الرياض -المملكة العربية السعودية.

studies and research, and presented some of the old visions and visions in those issues which were characterized in their entirety by originality and innovation, making the old standard to be considered and reinterpreted and interpreted according to leading research methodologies in the study of Arabic grammar , What his innovative grammatical views that he called for adoption, and what grammatical issues he dealt with?

توطئة:

كان النحو وما يزال مجال اهتمام كثير من أرباب اللغة العربية، وقد بدأ الاهتمام به منذ عهد الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه⁽¹⁾، حين كلف أبا الأسود الدؤلي بخط أوليات هذا العلم، كما تشير بعض كتب أهل اللغة⁽²⁾؛ ليتوج الاهتمام بظهور علماء سخّروا كل جهودهم في سبيل اللغة العربية جمعًا وتأليفًا وتقعيدًا، ومن أبرزهم: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وغيرهم من الطبقات المتوسطة كأبي علي الفارسي، وابن جني، أو المتأخرة كابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل، وغيرهم من علماء النحو العربي، وهؤلاء جميعاً كانت جهودهم قيمة أثمرت في تطور كبير في هذا الميدان الواسع من علم العربية.

وعلى الرغم من أن التأليف النحوي مر بفترات من الركود وعدم الاهتمام في مراحل من التاريخ العربي، إلا أنه ما لبث أن عاد لما كان عليه وأكثر، فقد شهد تطوراً ملحوظاً في بداية القرن العشرين؛ نتيجة لتطور العلوم والآداب في عصر النهضة لا سيما في أوروبا وتقارب الأمم؛ نتيجة لظهور عوامل اتصال حديثة أهمها: البعثات العلمية، والاستشراق، والترجمة، ودخول الاستعمار، وظهور ظاهرة الاغتراب وغيرها من العوامل التي جعلت علماء العربية يتأثرون بالطفرة العلمية في مختلف العلوم والفنون فتنهوا إلى أهمية تراثهم وقيمتهم، وهبوا إلى تحقيقه وشرحه، وكان للدراسات اللغوية نصيبها من ذلك الاهتمام.

وقد دفع الاهتمام باللغة العربية كثيرًا من علمائها إلى مراجعة قواعدها في مستوياتها جميعاً، وخاصة مستواها النحوي أو التركيبي، ودليل ذلك ظهور طفرة في التأليف النحوي على مستويات عدة، كان أهمها: التجديد والتحديث، حيث كان التأليف في النحو العربي يهدف إلى محاولة سبر قضاياها الغامضة وتفسيرها.

وقد أقبل العلماء والمفكرون العرب المحدثون على إعادة قراءة ما وصل إليهم من علم النحو العربي، ومحاولة تجديده وتطويره، وقد كان التجديد لديهم يبدأ بإعادة قراءة بعض القضايا النحوية بما يتناسب مع المناهج الحديثة، لاسيما تلك التي أثارت جدلاً وخلافاً واسعين بين القدماء، وقد خرجوا بأفكار ورؤى جريئة شكلت هجوماً عنيفاً على العلماء الذين لم يؤمنوا بالتجديد والتحديث، وعلى الرغم من ذلك أضحت أفكارهم التجديدية معالجات أسهمت في إشعال فتيل الخصومة النحوية من جديد، فقد أقبل عليها كثير من رواد التجديد والتطوير، وكان من هؤلاء كوكبة من العلماء العرب في القرن العشرين وبدايات القرن الحالي⁽³⁾.

ويأتي داود عبده ضمن تلك الكوكبة، فقد أسهم في ميدان الدراسة النحوية بأبحاث ودراسات في جانب اللغة التركيبي معتمداً المنهج التوليدي الذي اشتهر في نهاية العقد الخامس من القرن الماضي على يد عالم اللغة الأمريكي تشومسكي⁽⁴⁾، وهو المنهج الذي شكل أساساً لدراسته اللغوية عامة والنحو خاصة، فهو "يعتبر واحداً من أوائل اللسانيين العرب الذين استلهموا مبادئ النظرية التوليدية، تشهد على ذلك دراساته الصوتية على وجه التحديد، وهي دراسات ركزت على تجاوز القصور الذي طبع الاتجاه الوصفي، واعتماد التفسير منهجاً بديلاً، ويعني ذلك ضمناً الانخراط في المنهج التوليدي"⁽⁵⁾.

إن المتتبع لآراء داود عبده النحوية يجدها تتسم بالتجديد والتطوير، يؤيد ذلك أن جميع معالجه ومناقشاته للغة قد سعت إلى تسهيل وتوضيح قواعد اللغة العربية، وجعلها ميسرة؛ ليتسنى للجميع فهمها، فمنهجه في دراستها اتسم بالجمع بين استلهاج القديم وربطه بالحديث،

وهو أمر سيظهر عند عرض آرائه النحوية والقضايا التي عالجها، فهي كفيلة بالتدليل على جهوده في المستوى التركيبي، وقد تميزت في مجملها بمخالفة القدماء، فمعظمها شكل مخالفة صريحة وواضحة للمشهور في كتب النحو، القديمة منها و الحديثة، وهو الأمر الذي يدل على امتلاكه حساً لغوياً ناقداً ومبدعاً، تشهد بذلك طريقة عرضه وتفسيره للقضايا التي ناقشها، وتدعيمه لآرائه بكثير من الأدلة والبراهين المؤيدة، فقد كانت نبراساً في طريق البحث في اللغة وقواعدها، وهذه الأدلة سأعرضها؛ لأن ذلك من شأنه توضيح رأيه في القضية التي ناقشها.

ونظراً إلى صعوبة الإحاطة بجهوده النحوية التجديدية كلها، سأقتصر في هذه القراءة على تتبع بعض آرائه التجديدية في بعض القضايا النحوية؛ فإنها كافية في التدليل على جهده النحوي التجديدي، وخاصة تلك التي توصل فيها إلى مخالفة جمهور النحاة، وهو الأمر الذي سيتضح عند عرض تلك القضايا وطريقته في مناقشتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وسأتبع في ذلك المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة، مستعيناً بالمنهج التاريخي المقارن الذي يوازن بين القديم والحديث، ومدعماً هذه الآراء بما يتوافق مع رؤية بعض علماء النحو العربي، وخاصة المحدثين، وتدعيمها بإشارات بعض القدماء.

أولاً: قضية التقدير وأنه التفسير الأمثل للتغلب على معوقات التحليل النحوي

يجد المنتبع للدراسات اللغوية الحديثة أن علم اللغة تطور في القرن العشرين تطوراً كبيراً، وقد كان من علامات هذا التطور ظهور مدارس لغوية رائدة⁽⁶⁾، كالمدرسة التاريخية، والبنوية، والتوليدية، وقد تبنى كل مدرسة منهجاً خاصاً بها، فمثلاً: البنوية اتبعت الوصف باعتباره أساساً في دراسة اللغة وسر أغوارها، في حين اعتمدت المدرسة التوليدية التقدير أو الافتراض باعتباره المنهج الأمثل في دراسة اللغة فنتجت دراسات تفسيرية تحليلية للغة، وكان داود عبده من أوائل اللسانيين العرب الذين اتبعوا هذا المنهج، وقد ظهر تبنيه للمنهج التوليدي في دراسته للغة العربية بمختلف مستوياتها⁽⁷⁾، والمنهج التوليدي هو منهج تفسيري تحليلي يقوم على الافتراض

والتقدير، وقد ظهرت ثمار ذلك في مؤلفاته اللغوية، ومن أهمها: كتابه (أبحاث في اللغة العربية) وكتابه (أبحاث في الكلمة والجملة) وكتابه في علم الصوت (دراسات في علم أصوات العربية)⁽⁸⁾.

وقد شكلت كتبه سالفه الذكر أهمية بالغة في حقل الدراسات اللغوية الحديثة، خاصة في الجانبين الصوتي والتركيبية؛ لأنها أسهمت في ظهور المنهج التوليدي إلى العلن في ميدان الدراسات اللغوية الحديثة في الدراسات العربية، وهو منهج أعاد إلى ميدان الدراسة النحوية الحديثة فكرة القدماء الذين جعلوا من التقدير - حسب رأي داود عبده - أصلاً من أصول النحو العربي، فقد بين أنهم عالجوا كثيراً من قضايا النحو العربي وفقاً له، وإن كان منهجاً مرفوضاً عند علماء اللغة الوصفيين، فقد رفضوا التقدير رفضاً قاطعاً، ورأوا أنه جانب فلسفي في دراسة اللغة، وأشهرهم: إبراهيم أنيس، وإبراهيم مصطفى، وعبدالرحمن أيوب، وكمال بشر، وتمّام حسان، وغيرهم من رواد المنهج الوصفي⁽⁹⁾.

فالتقدير - لدى داود عبده - منهج قديم حديث، قديم؛ لأن أغلب تحليلات النحاة كانت نتيجة لاستعانتهم به، وحديث؛ لأن أحدث المدارس اللغوية اتخذته منهجاً لتفسير اللغة وتحليلها؛ لأنه يسهم في إيجاد حلول مناسبة لكثير من مسائلها في جميع مستوياتها، خاصة في قواعدها التركيبية، وقد اعتمده داود عبده معيداً نظرية القدماء في دراستهم للغة العربية، خاصة دراستهم النحوية التي عنوا فيه بالتقدير والتفسير، مشيداً بما قدموه في هذا الجانب، الذي يظهر في معالجتهم لبعض إشكالات اللغة في جانبها التركيبي، مؤيداً أن التقدير - أو ما عرف عندهم بالأصل المقدر الذي يفسر الظواهر اللغوية - التي لا تكتفي بالوصف فقط - لهو من أهم ما توصل إليه العلماء الأوائل في ميدان دراستهم للغة العربية بمختلف مستوياتها، لاسيما المستوى النحوي⁽¹⁰⁾.

إن التقدير باعتباره طريقة نحوية قيمة أسهمت في تحليلات النحاة القدماء؛ لذا يجب أن يكون من المبادئ أو الأصول المهمة في دراسة النحو العربي بحسب رأي داود عبده؛ لأنه يتميز بوضع تصورات من شأنها أن تبين التحليل الحقيقي للغة في جانب قواعدها النحوية، وهو الأمر

الذي اتضح من تمسك داود عبده به والاستعانة به في تفسير كثير من القضايا التي ناقشها، فالمتتبع لأبحاثه ودراساته اللغوية يجد أن مبدأ التقدير من المبادئ التي ارتكز عليها في تفسيراته التي عالج بها قضايا مختلفة في اللغة العربية، ومنها القضايا النحوية، حيث كان لمنهج التقدير أهمية كبيرة في فكره اللغوي عامة والنحوي خاصة، فكيف تشكلت فكرة هذا المنهج لديه؟ ومن أين استمدتها؟ والجواب عن ذلك يتضح من أنه استلهمه من أمرين: الأول من تقديرات القدماء التي استعانوا بها في دراستهم للنحو العربي، والثاني بفعل تأثره بنظرية المدرسة التوليدية التحويلية التي جاء بها تشومسكي فيما عُرف بافتراض بنية عميقة للبنية السطحية الظاهرة عند تحليل اللغة وتقديرها⁽¹¹⁾.

ولست مبالغاً لو قلت: إن التقدير احتل أهمية كبيرة في فكر داود عبده، فقد نادى في أكثر من بحث بضرورة معالجة معظم قضايا النحو وفقاً له، بل إنه ذهب إلى أن التقدير لا مناص منه في كثير من القضايا النحوية؛ لأن العربية تميل إلى الإيجاز، وذلك يتطلب الحذف والتقدير، مؤكداً أن التقدير في اللغة ليس مرفوضاً من حيث المبدأ، مشيداً بأن كثيراً من تقديرات لغويينا القدماء يحتمها واقع اللغة العربية وتركيبها، فالتقدير المقبول هو التقدير الذي يفسر التراكيب التي خرجت عن أنماط اللغة⁽¹²⁾. ويُفهم من ذلك أن التقدير يمكن تقسيمه في اللغة إلى قسمين: تقدير مرفوض، وتقدير مقبول، فالمرفوض هو التقدير الذي يؤتى به لتبرير حركات أو آخر الكلمات التي شذت عن قواعد النحاة، وأما التقدير المقبول فهو الذي يتماشى مع واقع اللغة ويحتمه معنى الجملة، وفي هذا التقسيم يتفق مع إبراهيم مصطفى، فقد قسمه إلى نوعين: الأول يؤتى به لأنه يفهم من السياق فهو يفيد الإيجاز، والثاني لا مسوغ لوجوده، لأنه يأتي لتصحيح الإعراب، ولهذا انتقد تقدير القدماء الذي يأتي من أجل اكتمال نظرية العامل، فيما عرف عندهم بالتقدير الصناعي، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب⁽¹³⁾.

وبالرغم من إنكار الوصفين لظاهرة التقدير، فإنها تعد ظاهرة بارزة وقديمة في درس اللغة العربية ولا سبيل إلى إنكارها؛ لأن اللغة تستدعي ذلك وخاصة التقدير المقبول، وهو أمر نبه إليه

داود عبده حيث اعتمد عليه في معالجة بعض قضايا النحو التي صعب حلها، وعليه؛ فالتقدير المقبول هو الذي يتطلبه واقع اللغة ويحتمه التركيب والمعنى، أي أنه التقدير الذي ينبغي أن تدرس هذه المسائل وفقاً له.

وإذا كان التقدير اللغوي مهمًا في فكره، فإنه في المقابل منهج غير قويم عند آخرين، وهو الأمر الذي برز عند علماء اللغة العربية الوصفيين، فقد رفضوا فكرة التقدير جملة وتفصيلاً، بل رأوه عيبًا من عيوب منهجية القدماء في دراستهم للغة، بحجة أنه جاء بفعل تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي والفلسفة الأفلاطونية، ومن هؤلاء عبد الرحمن أيوب، فقد قال: "يلعب التقدير دورًا كبيرًا في النحو العربي، لأن النحاة كثيرًا ما يلجأون إليه لتصحيح رأي قالوا به، والتقدير ولا شك أمرٌ غير واقعي"⁽¹⁴⁾ فالتقدير عنده ليس واقعيًا، بل يجب رفضه باعتباره منهجًا في دراسة اللغة، مستدلًا أنه منهج غير لغوي، منتقدًا نظريته بشدة قائلاً: "ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيها هذه، فالكلمة التي يلحظها النحوي أو يقدرها ليست بكلمة على الإطلاق؛ لأن الكلمة في حقيقتها مجموعة أصوات الملفوظ لا المملحوظ في الذهن،... وأن السبب الذي من أجله رفضنا نظرية التقدير أن ما دعا النحاة إلى التقدير ليس أمرًا لغويًا لفظيًا بل دلاليًا"⁽¹⁵⁾.

وممن رفض تقديرات النحويين من المحدثين إبراهيم مصطفى، فقد عاب على نحاة العربية إسرافهم في التقديرات النحوية الصناعية، بل رأى أنها منهجية حولت النحو العربي من منهج واضح إلى منهج يشيع بالمنطق والفلسفة، وفي ذلك يقول: "لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم وطرد قواعدهم إلى التقدير، وأكثروا منه يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمددهم التقدير بما أرادوا"⁽¹⁶⁾.

ويمكن الرد على من أنكر هذه المنهجية بأنهم وقعوا في خطأ التعميم، ولو تنبهوا لشرح داود عبده للتقدير وتقسيمه له، لكان انتقادهم على هذه المنهجية قد تحول إلى ثناء وقبول، فداود عبده أوضح في حديثه عن التقدير أن التقدير نوعان: الأول التقدير المرفوض، وهو الذي يؤدي به من أجل تبرير علامة إعرابية، والثاني التقدير المقبول، وهو الذي يؤدي به من أجل وصف حقيقي

لواقع اللغة، وذلك يُفهم من قوله: "إن التقدير منه ما هو مقبول ومنه ما هو مرفوض، فالمقبول هو الذي يتطلبه التركيب اللغوي ويحتاجه، والمرفوض الذي يأتي لتبرير حركة أواخر الكلمات وهذا غير مقنع"⁽¹⁷⁾.

ومما سبق يتبين أن داود عبده كان متمسكاً بالتقدير النحوي الذي يصب في خدمة اللغة وخدمة مكوناتها الجمالية، أي: التقدير الذي يتوصل إلى معرفة البنية العميقة للوصول إلى فهم البنية السطحية، وهو ما أسماه بـ(التقدير المقبول) فهو التقدير الذي يكون غرضه الأساسي الوصول إلى معرفة خفايا وأسرار التركيب اللغوي، فذلك النوع من التقدير لا بد منه عند معالجة اللغة في مستواها التركيبي، وهو بذلك يتفق مع نحاة العربية القدماء في بعض تقديراتهم، لكنه في المقابل يفرض رفضاً قاطعاً ذلك النوع من التقديرات غير المقبول، وهي التقديرات التي يكون هدفها الأساسي الانتصار لقاعدة نحوية ليست صائبة، أو تبرير حركة إعرابية وجدت في غير ما يجب أن تكون عليه⁽¹⁸⁾، فوجود هذه التقديرات أمر غير مقبول؛ بل إن ذلك النوع من التقدير الذي يؤتى به لتبرير الحركات الإعرابية ليس سوى ترفٍ نحوي لا طائل من ورائه سوى التعقيد للمسائل النحوية⁽¹⁹⁾؛ لأنها في حقيقتها تقديرات تهدف إلى غايات غير مقنعة ولا مفيدة في دراسة اللغة.

ومهما يكن من أمر، فمن يتتبع قضايا النحو التي وقف عندها داود عبده وناقشها يجد أن منح التقدير سمة فيها، فقد جعله نبراساً يهتدي به من أجل الوصول إلى حلها، وكان في تقديراته يحاول ربطها بتقديرات القدماء⁽²⁰⁾، ويظهر ذلك جلياً في أنه ذكر "أن التفسير اللغوي (التفسير لا الوصف) لكثير من التراكمات اللغوية، سواءً على مستوى الكلمة أم الجملة يتطلب التقدير، ففي جملة مثل: (جاء الذي زارنا أمس) لا بد من تقدير كلمة (الشخص)، فالأصل هو (جاء الشخص الذي زارنا أمس)؛ لأن الذي ليست سوى أداة⁽²¹⁾ تعريف"⁽²²⁾. وكلامه السابق يبين بجلاء أهمية التقدير في تناول وتفسير القضايا النحوية، على العكس تماماً من رؤية علماء اللغة الوصفيين الذين رفضوا فكرة التقدير وانتقدوا طريقة القدماء في تفسيرهم للقضايا النحوية وفقاً له⁽²³⁾. بل

إنه شكل منهجاً متبعاً في إعادة تحليلات كثير من آراء علماء العربية المحدثين، وخاصة الوصفيين؛ لأنهم رفضوا منهجية التقدير ورأوا أنها وراء الخلل الحاصل في قواعد النحو العربي.

قضايا نحوية تدل على أهمية التقدير وأنه من أصول علم النحو العربي:

لم يكتفِ داود عبده ببيان أهمية التقدير في ثقافة القدماء النحوية، بل ذهب إلى أنه كان يشكل منهجاً أصيلاً لديهم، فقد كانوا يلجأون إليه في تفسير كثير من القضايا التي شذت عن قواعدهم المطردة، والدليل على ذلك أنهم استعانوا في تفسيرها وتحليلها به، فليس التقدير سوى صورة من صور المنهج التفسيري لديهم، وهو الأمر الذي يؤيده الكثير من الأدلة التي بدورها تكشف أنه كان أصلاً من أصول النحو العربي، بل لا يخلو باب من أبواب النحو إلا وله ارتباط به، ومن تلك الأدلة الحاجة إليه في القضايا النحوية الآتية:

- أهمية التقدير في فاعل فعل الأمر، فالتقدير هو المفسر في تركيب فعل الأمر، وإن كان بعض علماء اللغة المحدثين قد ذهبوا إلى عدم أهميته كما صنع إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي؛ لأنهما رأيا عدم الحاجة في تقدير الفاعل إلى تركيب فعل الأمر⁽²⁴⁾.
- ما يتطلبه منهج التفسير الذي يقتضي التقدير في نحو (إن الشرطية) مع فعلها المضارع موجباً أو منفيّاً في جملة مثل: (ادرس تنجح، ولا تهمل تنجح)، إذ التقدير: (ادرس، إن تدرس تنجح)، (ولا تهمل، إن لا تهمل تنجح)⁽²⁵⁾، فهذا التقدير هو ما يسمى في علم اللغة الحديث بافتراض بنية عميقة لبنيتها السطحية.
- إن التركيب اللغوي هو الذي يتطلب وجود الفاعل في بعض الجمل، لا الفكرة الفلسفية التي ذهب إليها عبد الرحمن أيوب⁽²⁶⁾ عند معالجته لنظرية العامل في النحو العربي، فالضرب حدث والفكرة الفلسفية التي تقول باستحالة وجود حدث دون أن يكون له محدث تنطبق على ضرب، فليس هناك ضرب دون وجود ضارب،

ومع ذلك لم يقل النحاة بأن هناك فاعلاً مستترًا في جملة (الضرب موجه)، وكذلك (الحرب حدث)، ولكن لا يتطلب التركيب اللغوي في جملة: (الحرب طويلة) أن يكون لكلمة حرب فاعل، مع أنه ليس هناك حرب دون وجود محاربين⁽²⁷⁾.

يتضح بعد عرض القضايا النحوية التي استدل بها داود عبده أن التقدير كان ظاهرة بارزة؛ ولذا رأى أنه يمكن عده أصلاً من أصول النحو العربي، بدليل أنه منهج موجود في الدرس النحوي قديماً؛ ولذا فهو المعيار والطريقة المثلى في تفسير كثير من قضايا النحو العربي وتحليلها، ولعل ذلك هو الأمر الذي دفع به إلى اعتماده في مناقشة قضايا النحو والتجديد فيها، والدعوة إلى اتباعه في دراسة مستويات اللغة، وخاصة مستواها التركيبي، ولذلك فقد دعا إلى إعادة النظر في مسائل اللغة وقضاياها الشائكة وفقاً له؛ لأنه منهج يقوم على التفسير والتحليل، فالتقدير وسيلة للوصول إلى حل تلك القضايا والمسائل.

ولكن، وعلى الرغم من دعوته إلى اتباع هذه المنظومة التي تتوافق مع القدماء في معظم تقديراتهم وتحليلاتهم وتفسيراتهم، إلا أنه وجه بعض الانتقادات إلى بعض تلك التفسيرات والتحليلات التي قدمها القدماء في بعض قضايا اللغة؛ لأنها لا تقوم على التقدير المقبول، بل تقوم على تقدير مرفوض غايته تبرير حركة إعرابية أو نحوها، ومن ثم ينبغي ردها وعدم قبولها؛ لأنها لا تتطابق مع واقع اللغة، فقد عاب عليهم بعض التقديرات التي تفتقر إلى سند لغوي، ومنها: تقدير النحاة لخيرٍ محذوف في جملة (إن حراسنا أسداً)، بحجة أنهم لجأوا إليها لتبرير حركة النصب في (أسد)، وتقدير الفاعل في جملة (الرجل ذهب) ضمير مستتر (هو) للحفاظ على قاعدتهم التي تنص على وجوب وقوع الفاعل بعد الفعل، بالرغم من عدم وجود أي مانع لغوي من وقوع الفاعل قبل الفعل⁽²⁸⁾، ومن ذلك أيضاً تقدير النحاة لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود في (زيداً ضربته)، لا لسببٍ سوى نصب زيد (باب الاشتغال)، كما وضعوا قاعدة لا مبرر لها تنص على أن أدوات الشرط والعرض والتحضيض لا يليها إلا الفعل، فقدروا فعلاً آخر في نحو قوله تعالى: {إذا السماء انشقت} فقالوا الأصل: {إذا انشقت السماء انشقت}، كذلك اعتبرهم لكلمة محذوفة هي

(جحره) في نحو (هذا جحر ضبٍ خربٍ)، فالأصل عندهم (هذا جحر ضب خرب جحره)؛ لأن خرب رويت بالجرم مع أنها صفة لاسم مرفوع⁽²⁹⁾.

وبانتقاده السابق لبعض تقديرات القدماء يكون قد استدرك على نفسه التعميم المخل بهذا الأصل النحوي؛ لأنه بين أن التقدير الذي تحتاجه اللغة وتتطلبه قوانينها التركيبية هو المقصود، لا ذلك التقدير الذي يأتي لتبرير حركة إعرابية من رفع ونصب وخفض ونحوها.

وحقيقة الأمر، فالتقدير أدى دورًا مهمًا وبارزًا في ميدان الدراسات النحوية العربية قديمًا، فقد ظهر دوره في أن نحاة العربية استعانوا به في معظم أبواب النحو، بل كان هو العلاج الناجع لكثير من القضايا النحوية، وخاصة التي كانت تخرج عن قواعد النحو المسنونة، حيث أفادهم في إيجاد مخارج وتحليلات قيمة، وحق لهم ذلك؛ لأنه يدخل ضمن إطار المعنى، والمعنى جانب مهم في فهم اللغة، ولذا جعلوه -كما ذهب داود عبده- أصلًا معتمدًا في دراستهم، ومن ثم فمنهج التقدير الذي يقوم على التحليل والتفسير هو منظومة رائدة استفاد منها داود عبده في حل بعض القضايا النحوية، ولذا اتسم معظم معالجه بالتجديد والتطوير؛ لأنها قامت على هذه المنظومة التي تعتمد على الافتراض والتقدير للوصول إلى التحليلات والتفسيرات الواقعية لتلك القضايا، ولذا كان اعتماده لها يشكل مجالًا تطوريًا وتجديديًا في دراسة النحو العربي.

ثانيًا: الجملة ومفهومها عند داود عبده

الجملة مصطلح نحوي قديم أطلق في البدء على العبارة التي تتركب من مسند ومسند إليه⁽³⁰⁾، أما مفهومها في اللغة فيعني ضم الشيء المتفرق، جاء في لسان العرب "والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة.."⁽³¹⁾، وقد نسج النحاة من معناها اللغوي المعنى النحوي، لكنهم لم يبينوه بالطريقة المثلى كما يرى البعض⁽³²⁾، وهو الأمر الذي دفع بكثير من الباحثين إلى مراجعته وإعادة صياغته؛ لما له من أهمية في دراسة التركيب، حيث يشكل النواة الأساسية في تكوين اللغة.

وقد حظي مفهوم الجملة حديثاً باهتمام كبير أدى إلى وضع تصور جديد له في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة، فحاول بعض علماء اللغة حديثاً إعادة قراءة مفهوم الجملة في النحو العربي؛ إيماناً منهم بأن الجملة في الدراسات النحوية العربية لم تنل نصيبها الوافي من البحث والدراسة⁽³³⁾، وقد كان ذلك بفعل تأثرهم بالدراسات اللغوية الغربية، الذي شكل ميداناً خصباً للباحثين في شؤون اللغة العربية في العصر الحاضر.

وقد شاع بين الباحثين أن مفهوم الجملة في النحو العربي من المفاهيم غير الواضحة، وذلك يتضح عند مقارنته بمفهومها في أوروبا فهو واضح المعالم؛ ولذا رأى كثير من علماء اللغة ضرورة مراجعة مفهومها عند القدماء وتطويره وتحديثه؛ لأنه من المفاهيم المهمة في دراسة التركيب، لدرجة أن بعضهم قال إن مفهوم الجملة والبحث فيه قد أثار جدلاً واسعاً في العصر الحديث؛ لعدة أسباب، منها: عدم وضوحه لدى القدماء، فلا يزال بحاجة إلى توضيح، وإعادة مراجعته، بل إنه بقي مفهومًا يلفه كثير من الغموض بفعل تغير واختلاف المناهج والعلماء، ولذا يجب توضيحه⁽³⁴⁾.

ولست بصدد الحديث عن اهتمام علماء العربية بمفهوم الجملة فذلك موضوع آخر، وإنما بصدد إيضاح مفهومها عند داود عبده، فما مفهوم الجملة عند داود عبده؟ قبل الإجابة ينبغي التوضيح أن مفهوم الجملة عند داود عبده كان يشكل نقطة انطلاق لعلاج بعض القضايا التي تتصل بمنهجه وفكره النحوي، كقضية البنية العميقة للجملة الفعلية، وقضية الضمائر المتصلة في الفعل واعتبارها علامات للمطابقة، فضلاً عن أن الإحاطة بهذا المفهوم وسبره له قيمة في وضوح صورة الدراسة النحوية ككل، ولذا اهتم بإعادة صياغته بما يتناسب مع منهجه ورؤاه التي دعا إلى تفسير اللغة وفقاً لها.

وهو الأمر الذي ظهر في أن مفهومه للجملة اتسم بالجمع بين مكوناتها في إطار واحد من أجل الوصول إلى المعنى، فالجملة عنده حصيلة تركيب للمفردات وفق قواعد متبعة لا تخرج عنها، لا حصيلة تركيب معاني المفردات فيها، "فليس معنى الجملة مجموع معاني المفردات التي

تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في تركيب معين حسب قواعد لغوية محددة، فمعنى الجملة نتاج عاملين هما: معاني المفردات التي تتألف منها، والتركيب التي تنتظم فيه هذه المفردات⁽³⁵⁾. ويتضح من تعريفه للجملة أنه ركز على أهمية مكوناتها، وكيف يتفاعل بعضها مع بعضها الآخر بهدف إنتاج تركيب يحمل معنى وفق قواعد معينة تسير عليها، بل إن اهتمامه ببنية الجملة الظاهرة والخفية تجعل من مفهوم الجملة أكثر وضوحًا، وذلك يعني أن مفهومها يتطلب للوصول إلى المعنى الحقيقي بنيتين: عميقة وسطحية، فمعنى الجملة لا يمكن الوصول بظاهر اللفظ (البنية السطحية)، بل لابد من فهم البنية العميقة؛ وهي رؤية متأثرة بمنهج التوليديين الذين لا يكتفون عند النظر في اللغة بجانبها السطحي، بل يهتمون بجانبها العميق⁽³⁶⁾.

فالمفردات والبنية الظاهرة لا تكفي في التوصل إلى معنى الجملة؛ لأنها تحتاج إلى فهم البنية العميقة إلى جانب ذلك، وهو أمر فطن إليه داود عبده قائلًا: "إن المفردات والبنية السطحية للجملة، أي: ظاهر اللفظ، ليست كل شيء في تحديد معنى الجملة، فمعنى الجملة يتحدد على مستوى أعمق، فالتركيب الذي يحدد المعنى هو البنية العميقة، وهي تتحول إلى البنية السطحية التي ينطقها المتكلم ويسمعا المستمع نتيجة تطبيق قواعد تسمى القواعد التحويلية، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة، أو تنقلها من موقع إلى آخر، أو تضيف إليها عناصر أخرى، وهذه القواعد تختلف في تفصيلاتها من لغة إلى أخرى"⁽³⁷⁾.

وقوله السابق يبين أن مفهوم الجملة يتطلب لكي يكون واضحًا ومحددًا معرفة المفردات والبنية السطحية والبنية العميقة، مما جعل مفهومه للجملة يتسم بالوضوح، كما جعله يتسم بالدقة التي تظهر في عدم إغفاله لأي مكون من مكوناتها، وهو الأمر الذي سيتضح بصورة جلية عند مقارنة مفهومه بمفهوم بعض المحدثين للجملة، حيث سيدرك بعض القصور في تعريفاتهم، كالاقتصار على جانب واحد من مكوناتها، أو الميل إلى الغموض الذي ينتج بفعل التعميم، أو تغليبهم للجانب اللفظي منها على المعنى.

فمثلاً، ركز مهدي المخزومي في تعريفه للجملة على بيان أنها ألفاظ تؤدي معنى، دون الاهتمام بأهمية قواعد التركيب فيها، وذلك يتضح من تعريفه لها بأنها "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات...، وهي الوحدة الكلامية الصغرى، وهي التي يفيد السامع منها معنى مستقلاً بنفسه"⁽³⁸⁾، وهو تعريف ركز على الجانب اللفظي من الجملة الذي ينتج عن تركيب الأصوات ونطقها، ولم يلتفت إلى الجانب المهم من مفهوم الجملة، وهو الجانب التركيبي الذي يتضح من ضم المفردات بعضها إلى بعض وفق قواعد معينة، وعلاقة ذلك بالمعنى الذي تؤديه الجملة.

أما محمد حماسة فمفهوم الجملة عنده يفتقر إلى الدقة والوضوح؛ لأن الجملة عنده لا تخرج عن كونها نسيجاً متشابكاً ذا علاقات محكمة يحتاج إلى تحليل أجزائه من أجل فهم بنائه، وهي خلية حية من جسم اللغة المدروسة تكمن فيها خصائصها، والجملة هي وحدة الكلام الصغرى وتنقسم إلى بسيطة ومركبة، وهي الحد الأدنى من اللفظ المفيد، والجملة البسيطة نموذج للبنية الأساسية التي تتولد عنها أشكال نحوية متعددة في كل من نوعي الجملة الأصليين⁽³⁹⁾. وبالرغم من أن تعريفه أجمع وأشمل من تعريف مهدي المخزومي، إلا أنه لم يتطرق إلى الجانب المعنوي للجملة، وهو الأساس الذي من أجله وجدت الجملة في اللغة، فضلاً عن إلى خلل التعميم الذي برز في تعريفه للجملة.

أما خليل عمارة فقد نهج في تعريفها نهجاً مختلفاً، حيث عرفها بأنها "الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، ونسبها الجملة التوليدية أو المنتجة، بشرط أن تسير على نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية"⁽⁴⁰⁾، ويتضح من تعريفه السابق أنه لم يهتم بالبنية العميقة في تحديد الجملة والوصول إلى معناها الحقيقي، ولكنه في المقابل لم يغفل الجانب اللفظي (المفردات)، والتركيبي (البناء الجملي) منها، فقد ركز على الجانبين اللفظي والتركيبي؛ لأنهما يتفاعلان من أجل إيجاد المعنى الذي يحسن السكوت عليه، وبالرغم من أن

مفهومه لها يكاد يقترب من مفهوم داود عبده في بعض جوانبه، إلا أنه يؤخذ عليه عدم اهتمامه بالبنية العميقة، وهو أمر مهم وضروري لمعرفة معناها الحقيقي.

ويتبين بعد عرض مفهوم الجملة عند المخزومي وحماسة وعمامرة أن مفهوم داود عبده للجملة -حسب رأيي- يعد المفهوم الأوضح للجملة والأقرب؛ لأنه شمل الجمع بين المستوى اللفظي والتركيبى الذي ينتج المعنى عن طريق بنيتها الخفية (العميقة)، وأن مفهومه للجملة يتوافق مع مفهومها في أوروبا، لأنه اشترط في مفهومها معرفة البنية العميقة لها، ولعل ما يؤكد ذلك أن مفهومه يتطابق تمام المطابقة مع مفهوم الجملة عند نعوم تشومسكي، فمفهوم الجملة عنده يجب أن يتصل بجانبين فيها، هما: البنية العميقة، و البنية السطحية، والعلاقة بينهما التي تحصل من تحويل الجملة من بنيتها العميقة إلى البنية السطحية وفق قواعد تحويلية كالحذف والتعويض والاستبدال والتقديم والتأخير والزيادة وإعادة الترتيب⁽⁴¹⁾، وهذا هو مفهومها لدى النحو التحويلي⁽⁴²⁾.

مما سبق يتضح أن مفهوم داود عبده للجملة يكاد يتفق مع مفهوم تشومسكي، حيث إنه يقترب كثيراً منه؛ لأنه نادى بأن يكون مفهوم الجملة من ضمن اهتمامات الباحثين الجديدة، وأن تكون إعادة صياغة أو بناء الجملة من خلال بنيتها السطحية إلى بنيتها العميقة، وذلك الأمر قام به داود عبده، فكان مفهومه لها يتطابق مع ما دعا إليه تشومسكي، وذلك يعني أن مفهومه للجملة كان نتيجة طبيعية لتأثره برؤية الجملة في النحو التوليدي عند تشومسكي، لكنه في المقابل استمد بعض جوانبه من نحاة العربية لا سيما في جانب الاهتمام بما تؤديه من معنى وطريقة الترتيب فيها، وبذلك أصبح مفهومه جديداً ومتطوراً ومتوافقاً مع النحو العربي ومتلائماً مع قواعده التركيبية.

ثالثاً: البنية العميقة للجملة الفعلية العربية عند داود عبده

حظيت الجملة العربية باهتمامات علم اللغة مؤخرًا، وكان من نتاج ذلك الاهتمام إعادة تقسيم الجملة وفق منهجيات متعددة، فنأدى بعض علماء اللغة العربية المحدثين بعدم اعتماد تقسيم الجملة العربية الثنائي؛ لأنه يعد تقسيمًا ضيقًا، ولذا يجب إعادة تقسيمها وفق مستويات أخرى⁽⁴³⁾ كالنظر في تقسيمها على مستوى ركنيها: الاسمي والفعل. وقد كان ذلك التقسيم الجديد للجملة كما يرى البعض معتمدًا في الأساس على إعادة تقسيم الكلمة نفسها، وعدم تعميم شرط الإسناد الذي سار عليه نحاة العربية القدماء، وحدا بهم ذلك إلى أن يستبدلوا به التقسيم الذي يعنى بالرتبة⁽⁴⁴⁾، وكل ذلك أدى إلى أن يكون موضوع الرتبة النحوية في تقسيم الجملة من أهم الموضوعات النحوية التي ظهرت في الدراسات اللغوية المعاصرة، وكان لعلماء اللغة الوصفيين والتوليديين الصدارة في معالجة قضية الرتبة، فكان من ثمار ذلك لديهم محاولة تطبيقها على اللغة العربية، وقد شجعهم على ذلك منحي إعادة النظر في تصنيف الجملة بما يتفق مع النظرة الشاملة للجملة في مختلف لغات العالم.

وكان داود عبده من علماء اللغة العربية الذين ساروا على هذه المنهجية في تقسيم الجملة، بل إنه من أوائل اللسانيين الذين تبنوا المنهج التوليدي في دراسته لتراكيب اللغة العربية، وكان من نتاج هذا المنهج دراسته للجملة العربية، وخصوصًا الفعلية والرتبة فيها من حيث ركني الإسناد فيها، فما رأيه في البنية العميقة للجملة الفعلية؟ وما أصل رتبة الجملة الفعلية عنده؟

إن الإجابة عن ذلك تبدأ من أنه ذهب إلى أن الرتبة الحقيقية للجملة الفعلية هي التي تتكون من (فاعل مقدم على الفعل ثم مفعول به)، بمعنى أن البنية الأصلية للجملة الفعلية تبدأ باسم هو الفاعل يليه الفعل يليه المفعول، فالجملة الفعلية تحتوي بنيتها الداخلية على (فاعل + فعل + مفعول)، ورأيه يجعل من الجملة التي تكون مبدوءة باسم بعده فعل جملة فعلية، فمثلاً رأى أن جملة (الرجال قاموا) تعد جملة فعلية وردت على الأصل، فالرجال فاعل وقاموا فعلها والضمير علامة للجمع، وإذا كان ذلك رأيه في البنية العميقة للجملة الفعلية، فإنه قدم كثيرًا من

المبررات التي تؤيده؛ منها: أنه الرأي الصحيح وينبغي الالتزام به؛ إذ العمل بهذه البنية تجعل من الجملة في النحو العربي جملة واحدة هي الجملة الفعلية، وأن الجملة الاسمية في الحقيقة هي بنية سطحية للبنية العميقة لهذه الجملة⁽⁴⁵⁾، وفي رأيه السابق مخالفة صريحة لما ساد في الدرس النحوي، إذ أجمع الجمهور على أن الجملة الفعلية هي الجملة المصدرية بفعل⁽⁴⁶⁾.

وقد كان تصنيف القدماء للجملة العربية يقوم على أساس وضع المسند في الجملة ونوع الكلمة التي تقوم به، فإذا كان المسند متأخرًا عن المسند إليه فالجملة لا بد أن تكون اسمية أيًا كان نوع المسند، وإذا تقدم المسند وكان فعلًا أسند إلى الفاعل الموجود في الجملة نفسها، فإن الجملة فعلية، ويترتب عليه أن طرفي الإسناد في الجملة الاسمية لهما حرية التوضع في الجملة أو الرتبة إلا لعارض، وأن الترتيب ملتزم في الجملة الفعلية؛ لأن التقديم في الجملة الفعلية يؤدي إلى صور ممنوعة نحو (المحمدان قاما، والطلّبات قام) ⁽⁴⁷⁾، وهذا التحليل هو الذي سار عليه معظم نحاة العربية القدماء، ومنهم صاحب الكتاب سيبويه⁽⁴⁸⁾.

وإذا كان داود عبده يرى أن البنية العميقة للجملة الفعلية تتكون من فاعل وفعل ومفعول، فإن علماء العربية قد تنوعت آراؤهم ما بين متابع للقدماء ومجدد لرؤيتهم، فالمتابعون للقدماء منعوا تقديم الفاعل على الفعل وعدوا ما جاء من ذلك مبتدأ وما بعده من فعل في محل رفع خبر ذلك المبتدأ، وهو رأي معظم البصريين إلا المبرد⁽⁴⁹⁾، فإنه خالفهم ورأى جواز تقديم الفاعل على الفعل، وأما المجددون فقد بنوا رؤيتهم على ما ذهب إليه الكوفيون⁽⁵⁰⁾ والمبرد من البصريين، ومنهم داود عبده ومهدي المخزومي، وسأعرض لرأي المخزومي؛ لأنه يتطابق مع ما ذهب إليه داود عبده.

لقد حاول داود عبده برأيه السالف إعادة النظر في تقسيم القدماء للجملة، وما ذهب إليه يعد امتدادًا لرأي مهدي المخزومي الذي ذهب فيه إلى أن الجملة الفعلية هي الجملة التي يكون المسند فيها فعل، سواءً تقدم الفاعل عليه أم تأخر، وأن الفرق بينها وبين الجملة الاسمية أن

الفعلية تدل على التجدد والحدوث بينما الاسمية تدل على الدوام والثبوت، ومعنى ذلك أن جملة (طلع البدر، البرد طلع) جملة فعلية، فالأولى لا خلاف فيها وأما الثانية فهي اسمية عند القدماء وفعلية عندنا؛ لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديمه لا يغير من طبيعة الجملة؛ لأنه إنما قدم للاهتمام به⁽⁵¹⁾.

وبالرغم من أن بعض علماء العربية انتقد الكوفيين بحجة أن ما ذهبوا إليه لا يؤيده الاستعمال اللغوي، بدليل أن البصريين⁽⁵²⁾ ناقضوهم بقولهم: إن الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة، فضلاً عن أن النحاة يقرون أن عجز الكلمة لا يجوز أن يتقدم على صدرها⁽⁵³⁾، إلا أن ذلك لم يقنع داود عبده والمخزومي، فقد ذهب المخزومي إلى أبعد من ذلك، إذ عاب على القدماء نظرتهم لجملة (البدر طلع) على أنها اسمية، ورأى أنهم بذلك قد صنعوا إشكالات عديدة منها: لجوؤهم إلى التقديرات الفلسفية كتقديرهم للضمير في الفعل، وتقديرهم لفعل لكلمة (البدر) في حالة دخول إذا الشرطية عليها، نحو: (إذا البدر طلع) فهم يقدرّون فعلاً محذوفاً هو (إذا طلع البدر طلع...) ورأى أن جملة (البدر طلع) هي الجملة الفعلية (طلع البدر)، ولم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند إليه الذي نسميه في الجملة الفعلية فاعلاً⁽⁵⁴⁾ مبرراً أن عد (البدر طلع) جملة فعلية يغنيننا عن تقدير ضمير، كما أنها تفيد في السماح بدخول أدوات الشرط عليها؛ لأنها جملة فعلية، وهذا نقضي على التأويلات والتخريجات التي ليس من ورائها طائل سوى إخراج النحو العربي عن طبيعته إلى العقلانية المنطقية، وهذا ما يفهم من قوله: "فاعتبار البدر فاعلاً وهو مقدم، يغنيننا عن تقدير ضمير، ويغنيننا عن كل تقدير وتأويل إذا اقترنت الجملة بأداة الشرط، وأنها سياق ملائم للشرط، وهذا نتجنب الوقوع في تأويلات وتقديرات لا فائدة منها"⁽⁵⁵⁾.

ويتضح أن ما ذهب إليه المخزومي يتفق مع ما ذهب إليه داود عبده في أن البنية العميقة هي: (فاعل + فعل + مفعول به)، وليس ذلك فحسب، بل إنهما قد اتفقا على نتائج تبني هذا الرأي، حيث توصلنا إلى أن اعتبار الاسم الظاهر هو الفاعل يقضي على تلك التأويلات والتخريجات الفلسفية التي لا تمت إلى اللغة بصلة، بل أشار داود عبده إلى أن اعتماد بنية الجملة الفعلية

العميقة بهذه الصورة من شأنه الإسهام في تسهيل وتوضيح قواعد النحو العربي، كما خلص إلى أن من فوائد اعتماد ذلك أنها ستجنبنا الوقوع في التأويلات والتبريرات الفلسفية التي تخرج اللغة عن طبيعتها الواقعية، كما رأى وجوب اتباع رأيه؛ لأن له من الأدلة ما يثبت صحته وجدواه، فما أدلته التي ساقها لتدعيم رأيه في البنية العميقة للجملّة الفعلية؟

أدلة داود عبده في أن البنية العميقة للجملّة الفعلية هي: (فاعل+ فعل +مفعول)

من مزايا منهج داود عبده في دراسته للغة اعتماده على إيراد كثير من الأدلة التي من شأنها الاحتجاج للأحكام النحوية التي يستنتجها، وقد استعان بهذه الميزة في تدعيم رأيه في البنية العميقة للجملّة الفعلية التي ذهب فيه إلى أن الأصل فيها أنها تتكون من (فاعل+ فعل+ مفعول)، مبيّناً أن من هذه الأدلة ما هو لغوي ومنها ما هو غير لغوي، ويمكن توضيحها كالآتي:

- دليل لغوي ينص على أن الفعل والمفعول مكون جملي واحد، ومعنى ذلك أن المفعول عندما يكون ضميراً متصلًا فإنه يلزم الفعل ولا يفارقه، نحو: (أكرمته)، ويؤدي إلى عدم الحاجة للقاعدة الإلزامية لتغيير الترتيب (فعل - فاعل- مفعول)، ومعادلة الفعل والمفعول للمضاف والمضاف إليه عند استعمال اسم الفاعل بدلاً من الفعل، نحو: (كاتب الصحيفة)، وإمكانية إحلال كلمة واحدة بدلاً من الفعل والمفعول (الرجل رأى حلمًا، الرجل حلم⁽⁵⁶⁾).
- دليل وجود أفعال في اللغة العربية لا تستطيع الوصول إلى المفعول إلا بالاستعانة ببعض حروف الجر، فهذه الأفعال التي تتعدى بحرف الجر دليل على أنها مرتبطة بالمفعول لا بالفاعل.
- دليل قاعدة ما يسمى بالأفعال المساعدة، فهي قاعدة اختيارية تنقل الفعل إلى يمين الفاعل نحو: (الرجل وافق على القرار) من جملة (وافق الرجل على القرار).

- دليل تبني التسهيل في تحديد نوعي الجملة، وذلك ينتج عن طريق المساواة بين الجملة الاسمية والفعلية، إذ "إن اعتبار الأصل في الفاعل وقوعه قبل الفعل -بصرف النظر عن الاسم الذي نطلقه عليه- يجعل الجمل العربية نوعًا واحدًا يتألف من مبتدأ وخبر، بدلاً من نوعين: اسمية وفعلية، كما أنه يوحد بين الظواهر المتشابهة، فوجوب وقوع المبتدأ بعد الخبر في مثل: (هناك رجلٌ)، أو (في البيت رجلٌ) لا يختلف -فيما أرى- عن وجوب وقوع الفاعل في مثل: (وصل رجل) بعد الفعل، فالسبب في الحالتين أن الاسم نكرة: (رجل هناك) تتحول إلى هناك رجل، (ورجل في البيت) تتحول إلى (في البيت رجل)، و(رجل وصل) تتحول إلى (وصل رجل)"⁽⁵⁷⁾.

وإذا كانت الأدلة السابقة هي الحجج التي استعان بها داود عبده في إثبات صحة رأيه وجدواه، فإنه لم يقتصر عليها، بل رأى أن هناك مبررات أخرى تؤكد افتراض أن البنية العميقة للجملة الفعلية تتكون من (فاعل + فعل + مفعول)، وأن ما قرره النحاة في أن الجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل لم يكن سوى البنية السطحية للبنية العميقة الأصلية، بدليل أن التقدير في الجملة الفعلية يقضي بذلك، ومن هذه المبررات التي تسوغ وجود هذه البنية العميقة في الجملة العربية منها⁽⁵⁸⁾: تعدد معاني بعض الجمل، واختلاف معاني بعض التراكيب المتماثلة، واتفاق معاني جمل ذات تراكيب مختلفة، وشروط صحة بعض الجمل، وزيادة المعنى على المبني.

وبعد عرض رأي داود عبده وأدلته يتضح أن ما ذهب إليه يمكن ربطه بجذور تراثية قديمة، لعل أشهرها ما ذهب إليه الكوفيون في أن الفاعل في جملة (زيد جاء) هو زيد سواءً تقدم أم تأخر، ولذا يبقى رأيه مهمًا؛ لأنه استعان فيه بجملة من الأدلة يمكن وصفها بأنها تقوم على أساس متين يعتمد على تعليقات وتفسيرات وتحليلات واقعية لمحتوى اللغة العربية، بدليل أنه خلّص في ختام مناقشته لهذه القضية إلى نتيجة دعا فيها إلى اعتماد هذه البنية في الدراسات النحوية قائلاً: "إن الرائج الشائع حول البنية العميقة للجملة التي تحتوي على فعل في العربية،

وهو أنها (فعل - فاعل - مفعول)، يقوم على أسسٍ غير ثابتة، وأن هناك من الأدلة ما يكفي لترجيح الرأي الآخر القائل إن البنية العميقة هي (فاعل - فعل - مفعول)⁽⁵⁹⁾.

ويتضح أن رأيه في البنية العميقة للجملّة الفعلية شكل إعادة لقضية خلافية لم يصل القدماء فيها إلى حل موحد، فقد اختلفوا فيما بينهم، فذهب البصريون إلى عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل؛ لأنه لا يجوز تقدم المعمول على العمل، في حين رأى الكوفيون جواز تقدم الفاعل على الفعل واعتمدوا على المعنى، وهو الأمر الذي استعان به داود عبده فحاول أن يأتي برؤية تجديدية لما سنه الكوفيون في ذلك، فجاء رأيه في البنية العميقة مستفيداً من منهج التوليديين في ذلك، ومن إشارات بعض علماء النحو العربي المحدثين لا سما المجددين، فرأيه يوافق ما ذهب إليه المخزومي الذي رأى أن جملة (البدر طلع) فعلية لا اسمية⁽⁶⁰⁾.

وحقيقة الأمر أنه تأثر كثيراً بما ذهب إليه الكوفيون، وبما دعت إليه المدرسة التوليدية التي تزعمها تشومسكي، وهو النظر إلى جميع اللغات نظرة واحدة، فقد حاول تعميم كل قواعد اللغة الإنجليزية على بقية اللغات، ومن هنا ينظر إلى رأيه أنه نتيجة لتأثره بما ذهب إليه الكوفيون وبما هو موجود في اللغة الإنجليزية، فكلاهما يتفقان في أن الاسم الظاهر المقدم على الفعل هو الفاعل، ويبدو أنه حاول أن يسن قاعدة الجملة الفعلية في الإنجليزية على الجملة الاسمية التي يكون فيها الخبر جملة فعلية في لغتنا العربية، بالرغم من أن الجملة في الإنجليزية ليست سوى جملة واحدة، فهي مقتصرة على نوع الفعلية، إذ لا يوجد فيها جملة اسمية.

ختاماً، يمكن ضم رأيه في البنية العميقة إلى الآراء التطويرية والتجديدية التي أراد بها إعادة قراءة بعض أفكار القدماء وفق رؤية تستلهم من القديم ما تحتاجه مع ربطه بالحديث؛ بهدف تسهيل وتطوير الدراسات النحوية، بالرغم من أنه يتصف بمخالفة المشهور والسائد؛ لأنه يعد الجملة التي تتصدر باسم بعدها فعل جملة فعلية، إلا أن ما قدمه يعد مقبولاً ولا إشكال في السير عليه، فلا ضير في جعل البنية العميقة للجملّة الفعلية هي (فاعل + فعل + مفعول)؛ لأن

المهم في ذلك ليس تصدر الجملة بفعل أو اسم وإنما المهم أن الفاعل هو من قام بالفعل سواء تقدم أو تأخر، بمعنى أنه اهتم بالمعنى ولم يلتفت إلى الرتبة.

رابعاً: ضمائر الرفع المتصلة في الفعل علامات للمطابقة عند داود عبده

يعد رأي داود عبده في الضمائر المتصلة بالفعل من أهم أطروحاته النحوية التجديدية، وقد أحدث صدى واسعاً في حقل الدراسات النحوية العربية، وينص على أن ضمائر الرفع التي تتصل بالفعل ليست بضمائر تدل على الفاعل، وإنما هي علامات للمطابقة⁽⁶¹⁾، وهو في هذا التصور الجديد لهذه الضمائر يخالف ما قرره القدماء من النحويين⁽⁶²⁾؛ لأنهم متفقون في أن هذه الضمائر هي مضمورات متصلة تنوب عن الفاعل الظاهر عند حذفه، ويتضح أن نظرة القدماء على العكس تماماً من رأي داود عبده الذي يعدها عمومًا علامات مطابقة سواءً أوجد الاسم الظاهر في الكلام أم لا، ومن ثم فهي لا تدل من قريب ولا من بعيد على الفاعلية، جاء ذلك في بحثه الذي حمل عنوان (الضمائر المتصلة وظاهرة المطابقة)⁽⁶³⁾.

وقد شغلت قضية الضمائر فكر داود عبده، حيث شكلت قضية محورية في دراسته النحوية، وعند النظر في رأيه السابق أرى أن الجديد الذي جاء به هو تعميمه للحكم في أن هذه الضمائر علامات تفيد المطابقة بين الفعل وفاعله، ومن هنا يمكن وصف ما ذهب إليه بأنه رأي تجديدي في ميدان الدراسة النحوية، إذ لم يجرؤ أحدٌ أن يحكم على هذه الضمائر بأنها في العموم علامات تفيد المطابقة ولا تشكل وظيفة نيابة عن الاسم الظاهر الذي يقوم بدور الفاعل، بدليل أن إمام النحويين كان يعدها علامة للإضمار عن الفاعل وأيضًا علامات للتثنية والجمع في لغة أكلوني البراغيث⁽⁶⁴⁾.

وعند عرضه لهذه القضية لم يغفل رأي القدماء فيها، فقد عرض ما ذكره في ذلك، وانتقدهم في اعتبارهم إياها علامات للإضمار، كما أنكر عليهم تقسيمهم لها إلى ضمائر رفع وأخرى نصب، متوصلاً إلى أنه في الحقيقة لا يوجد إلا ضمائر نصب فقط، أما ضمائر الرفع فليست

بضمائر، وإنما هي علامات للمطابقة بين الفعل والفاعل، فما ذهبوا فيه لم يكن صائبًا، واقترح أن يعاد تقسيم القدماء بطرح ضمائر الرفع، والاكتفاء بضمائر النصب، بمعنى أنه يجب تقسيمها إلى قسمين، الأول باعتبارها ضمائر، والثاني باعتبارها علامات للمطابقة، وذلك يعني أنها في رأيه تنقسم إلى قسمين: الأول منها ضمائر يمكن اعتبارها ضمائر حقيقية، وضمائر ليست سوى علامات للمطابقة⁽⁶⁵⁾، فتقسيم الضمائر إلى ضمائر رفع ونصب في رأي داود عبده قد أوقع النحويين في خطأ جسيم عند دراستها فوصفوها وصفًا غير صحيح، بل قادهم ذلك الخطأ إلى خطأ آخر في التحليل فأعربوها فاعلاً، ورأى أن هذا الخطأ انتشر ليصل إلى الترجمة فوق معدو هذه البرامج في هذا الخطأ فكانت ترجمتهم خاطئة، ولو أنهم اعتمدوا هذه الضمائر مجرد علامات لما وقعوا في هذا الخطأ⁽⁶⁶⁾.

ولتوضيح رأي داود عبده في هذه القضية بصورة أوفى سأعرض بعضًا من آراء القدماء وبعضًا من آراء المحدثين؛ لأن ذلك من شأنه أن يجعلها أكثر وضوحًا، فمثلاً: ذهب سيبويه إلى أن ما اتصل بالفعل من المضممرات تكون بمثابة الفاعل لتلك الجمل، فقد جاء في كتابه: "وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيث، وبمنزلة التاء في قلتُ وقالتُ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد"⁽⁶⁷⁾، فكلام سيبويه يبين أن هذه العلامات هي في الحكم العام ضمائر، وأن ما وجد منها من علامات للتثنية والجمع هو من قبيل اللغة، أي لهجة من اللهجات العربية، وهذا نادر ولا يحكم على اللغة بالنادر، بل بالشائع، وهو مذهب أهل البصرة⁽⁶⁸⁾.

أما ابن جني فقد تابع سيبويه، إذ يعدها ضمائر تنوب عن الفاعل الظاهر، فعند حديثه عن حرف الواو أشار إلى أنه من الضمائر وعلامة للجمع، فالضمير عندما يكون في محل رفع فاعل فإنه (ينوب عن الفاعل الظاهر)، ويكون علامة للجمع عندما يدل على عدد الفاعلين، وهذا ما

يفهم من قوله: "وتزاد الواو في الفعل علامة للجمع والضمير نحو: (الرجال يقومون ويقعدون).."⁽⁶⁹⁾.

أما هذه الضمائر عند علماء العربية المحدثين، فأراؤهم فيها تنوعت ما بين مؤيد لما قاله القدماء، وما بين مجدد لهذه الرؤية، وسأقتصر على عرض آراء بعض المحدثين الذي جددوا في رؤية القدماء، وخاصة الذين يتفقون مع رأي داود عبده فيها، ومنهم إبراهيم السامرائي: حيث وجدت له إشارة تكاد تتوافق مع ما ذهب إليه داود عبده، فقد رأى: "أن تاء التأنيث التي تلحق الفعل لا تختلف كثيرًا عن الواو في قولنا: (الرجال حضروا)، وعن الألف في قولنا: (الولدان حضرا)، وعن النون في قولنا: (النسوة حضرن) فهي إشارات تدل على أن المسند إليه جمع مذكر أو مثنى أو جمع مؤنث، ولا يمكن أن تكون فاعلين للفعل حضر، فالفاعل في كل جملة هو المسند إليه المتقدم"⁽⁷⁰⁾. وفيما يتعلق بدخول هذه العلامات على فعل الأمر، فقد ذهب إبراهيم السامرائي إلى القول: "ولا يمكن أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا هو..، وفي قولنا: (اكتبوا واكتبوا واكتبي واكتبن)، لا يمكن أن يكون كل من الألف والواو والنون فاعلاً، وهذه ليست ضمائر، بل هي إشارات تشير إلى أن المخاطب مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً، وهي من غير شك تشبه الألف في (رجلان) والواو في جمع المذكر السالم والياء في المثنى وجمع المذكر السالم، فكما لا يقال أن الواو في (المسلمون) ضمير كذلك لا ينبغي أن يقال أن الواو في (يفعلون) ضمير"⁽⁷¹⁾.

ومن المحدثين تمام حسان، ففي حديثه عن هذه الضمائر بين أنها عبارة عن لواصق في الفعل تفيد الدلالة على الشخص كما تفيد المطابقة وفي ذلك يقول: "ومع الاعتراف الكامل لضمائر الرفع المتصلة بصلاحيها للدلالة على معاني الضمائر أرى أنها لم تسق هنا لتكون ضمائر مستقلة الدلالة كالضمائر المنفصلة، وإنما سيقت هنا لتكون لواصق ووسائل من وسائل بيان الشخص لينتفع بهذا البيان في تحديد القرائن اللفظية كالمطابقة والربط بعود الضمير، وأظن أن النحاة كانوا يفهمون هذا من طبيعة هذه اللواصق، ولذلك سموا عدم وجودها استتاراً ولم يسموه حذفاً؛ لأن الاستتار على تقدير الوجود والحذف على تقدير عدمه، فهم قالوا: بوجودها

مختلفة لتكون المطابقة والربط بها مكفولين، إذ لابد من ضمان توفير القرائن التي تدل على المعنى، ولو قالوا: بحذفها لكانت هي نفسها في حال الحذف بحاجة إلى قرينة تدل عليها، إذ لا حذف بدون قرينة⁽⁷²⁾.

يتبين أن قضية ضمائر الرفع المتصلة بالفعل في النحو العربي قد نالت من الاهتمام والبحث والدراسة قديماً وحديثاً الشيء الكبير، وأن ما توصل إليه داود عبده في الحكم عليها بأنها علامات لا تفيد في الكلام سوى المطابقة قد جاء نتيجة لدراسة عميقة لهذه الضمائر اعتمد فيها على كثير من الآراء التي قيلت فيها، وهي رؤية تجديدية بناها على تلك الإشارات والمعالجات التي تناولت الضمائر وما يتعلق بها، ففي تفسيره لها يتضح مدى قدرته على الاستفادة من التراث القديم، بدليل أنه عرض لرؤية القدماء فيها معللاً سبب وقوعهم في عدم التفسير الصحيح لهذه الضمائر، فالذي دفع القدماء إلى الحكم بأنها ضمائر جاء نتيجة لتصوراتهم الخاطئة واختراعهم لأبواب في النحو كان الأخرى بهم عدم الوقوع في مزالق تلك الأحكام، وذلك يؤيده رأي عبد الرحمن أيوب الذي ذهب فيه إلى أن هناك تناقضاً في مفاهيم القدماء النحوية: وأن تناقضهم جاء نتيجة لاعتمادهم على الدلالة في حد تلك المفاهيم، وسيرهم في ذلك وراء فكرة فلسفية قضت بأنه لا يمكن أن يوجد فاعلان لفعل واحد⁽⁷³⁾، ولعل ذلك هو السبب الذي دفعه إلى مناقشة هذه القضية.

أدلة داود عبده في أن ضمائر الرفع المتصلة بالفعل علامات مطابقة:

قدّم داود عبده عدداً من الأدلة أوضح بها أن ما أطلق عليه القدماء ضمائر متصلة تنوب عن الفاعل ليست سوى علامات تفيد المطابقة، مبيّناً أن الخطأ الذي وقع فيه نحاة العربية في هذه المسألة يمكن إيضاحه بأدلة كثيرة، منها:

- ما عرف عند النحويين⁽⁷⁴⁾ (بلغّة أكلوني البراغيث)، هذه اللغة الفصيحة التي وردت في القرآن والحديث والشعر، حيث أعرب النحاة الضمائر المتصلة بالفعل بأنها علامات للجمع والتثنية، وأن الاسم بعدها فاعل⁽⁷⁵⁾.

- أما الدليل الثاني فيتضح كما يراه داود عبده بالبحث في السبب وراء هذه الفوضى بين النحاة في تفسيرهم لهذه القضية، مُرجعاً ذلك إلى القاعدة النحوية التي توجب أن يرد الفاعل بعد الفعل، وهذا مبررٌ لغويّ ضعيفٌ؛ لأن معظم لغات العالم لا تتخذ مثل هذا الترتيب، والدليل على ذلك ما هو حاصل في اللغة الإنجليزية التي يتقدم الفاعل على الفعل وكذلك الفرنسية، فالفاعل في جملة (الرجل ضرب الولد) هو (الرجل) ولو قيلت بأي لغة كانت، فإن الفاعل هو الرجل؛ لأنه هو الضارب، إلا إذا كان الإعراب لا علاقة له بالمعنى، وعندها يكون لغواً⁽⁷⁶⁾.
- الاستناد إلى ما ذكره بعض علماء العربية واعتبارهم الضمائر المتصلة علامات، بدليل ما جاء في كتاب (همع الهوامع) للسيوطي، حيث نقل رأياً للمازني والأخفش، جاء فيه "وقيل الأربعة: النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت لا ضمائر، والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني، ووافقه الأخفش في الياء، وشبهة المازني أن المضمّر لما استكن في (فَعَلَن) و(فَعَلَتُن) استكن في التثنية الجمع، وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في (فَعَلَتُن) للفرق"⁽⁷⁷⁾.
- أن النحاة لم يكونوا ليصروا على أن الفاعل يلي الفعل لو كانت المطابقة بين الفعل والفاعل موجودة دائماً، سواءً أورد الفعل قبل الفاعل أم الفاعل قبل الفعل كما هو الحال في اللهجات العربية المعاصرة، أو كانت المطابقة مفقودة كما في الفعل الماضي في الإنجليزية، لكن وجود هذه المطابقة بشكل جزئي هو الذي جرهم إلى الاستنتاجات الخاطئة التي استنتجوها⁽⁷⁸⁾.
- أن ظاهرة المطابقة ليست حصراً على العربية بدليل وجودها في الإسبانية وبشكل جزئي في اللغة الفرنسية، فهي ظاهرة لغوية لا تقتصر على العربية، ولا تسهم في تأدية المعنى، ولذا لا يطرد استعمالها، وعليه فوجود علامات للتأنيث والتثنية والجمع ليس أمراً غريباً وليس هناك ما يدعو إلى تفسيرها على غير حقيقتها، وجدير بالذكر أن مثل هذه العلامات

موجودة في بداية الفعل المضارع ولا يمكن تفسيرها إلا بأنها للمطابقة نحو: (يذهب، تذهب، اذهب، نذهب) فليست أحرف المضارعة إلا مظهرًا من مظاهر المطابقة⁽⁷⁹⁾.

- أن النحاة لم يجمعوا على رأي واحد بهذا الشأن؛ لأن منهم من اعتبر هذه الضمائر علامات⁽⁸⁰⁾، كما أشار إلى ذلك السيوطي عندما نقل رأي الأخفش والمازني، وكما جاء عند ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة⁽⁸¹⁾، وهذه أدلة كافية من شأنها أن تدل على خطأ ما تصوره القدماء في هذه الضمائر.

- ومن الدلائل على أن هذه السوابق واللواحق في الأفعال ليست سوى علامات للمطابقة أننا نجد مقابلاً لها في الأسماء والصفات، فيقال: (كاتبة) كما يقال: (كتبتُ)، و(كاتبان) كما يقال: (يكتبان) ويقال: (كاتبون) كما يقال (يكتبون) وعليه فألف الاثنيين وواو الجماعة في (كتبا) و(يكتبون) لا تختلف عن ألف الاثنيين وواو الجماعة في أسماء الفاعلين (كاتبان، كاتبون)، فإذا كانت الألف علامة للتثنية في كاتبان والواو علامة للجمع في كاتبون، فلم لا تكون كذلك في يكتبان ويكتبون، وأما النون فإنها تلحقهما جميعاً في الاسم والصفة والفعل⁽⁸²⁾.

- دليل الإيجاز، فالعربي يميل بطبعه إلى الإيجاز، فعد هذه الضمائر علامات فيه من الإيجاز ما لا يوجد في جعلها ضمائر، ومن هذا المنطلق فهناك حالات يجوز فيها حذف الضمير، ومن ثم تقديره يكون سهلاً؛ لأن في الفعل من علامات المطابقة ما يدل عليه، فمثلاً: نستطيع أن نحذف (هي) من جملة (هي ذهبت)، و(هم) من جملة (هم ذهبوا): لأن في الفعل ما يشير إلى الضمير إذ يصبح حذفه ممكناً⁽⁸³⁾.

- دليل يظهر في تفسير عبد الرحمن أيوب⁽⁸⁴⁾ لهذه العلامات، فقد ذهب فيها إلى أن ألف الاثنيين وواو الجماعة ونون النسوة لا تدل على متكلم ومخاطب وغائب فكيف تكون ضمائر؟ لأن الضمير كما هو معلوم يدل على ذلك، فلا يصح أن نستعمل (هم) إلا مع الغائب، ولا (أنتم) إلا مع المخاطب، ولكننا نقول: (هم يلعبون) و(أنتم تلعبون)⁽⁸⁵⁾.

- اعتبار هذه الضمائر علامات للمطابقة يقضي على فكرة وجود فاعلان لفعل واحد، فداود عبده يعتبر أن الفاعل هو محمد في جملة (محمد حضر) ولا وجود للضمير المستتر كما نقلت كتب النحو القديمة، وفي ذلك يقول: "خلاصة القول ليس من المقبول أن يكون هناك فاعلان في جملة من مثل: (الرجل ذهب): ف(الرجل) كما هو واضح من معنى الجملة هو الفاعل الحقيقي، وهناك فاعل آخر اخترعه النحاة هو (الضمير المستتر)، وأن يكون هناك فاعلان في جملة مثل: (الرجال ذهبوا) أو (هم ذهبوا): ف(الرجال) أو (هم)، كما هو مفهوم من المعنى، والواو ليست إلا مظهرًا من مظاهر المطابقة في العربية"⁽⁸⁶⁾.

وبعد عرضه لهذه الأدلة انتهى داود عبده إلى أن رأيه هو الصواب لوجود كل تلك الأدلة، كما رأى أن هناك مسوغًا لحكمه على هذه الضمائر بأنها علامات تفيد المطابقة وليست ضمائر، فما هو المسوغ لهذا الحكم؟ لعل المسوغ لهذا الحكم هو السعي إلى أن تكون قواعد العربية قواعد سهلة وواضحة، وذلك يتطلب أن تتسم بالاطراد في كل قوانينها، فالهم في اللغة هو التواصل، والتواصل دائماً يركز على المعنى والفهم والإفهام، ومعنى هذه الضمائر أقرب إلى كونها إشارات أو علامات لا ضمائر، وفي ظني، فتفسيره لها قد نتج من معناها بدرجة أولى، فعندما نظر إليها من حيث المعنى، وجدها لا تدل إلا على المطابقة، وهو أمر فقه الشمسان، فعند معالجته الإشكال القائم في ضمائر الرفع المتحركة، انتقد القدماء في حديثهم عن الضمائر المستترة وقال إنها من اختراع النحويين، وفي ذلك يقول: " أمّا ضمائر الرفع المتحركة فهي عند غير واحد من المحدثين أحرف للمطابقة وليست بضمائر، فحين تقول: (قلتُ) فالمعنى المفهوم (قلت أنا) فالفاعل (أنا) وأما (تُ) فحرف دال على مطابقة الفعل للفاعل ولك أن تقدم الفاعل للاهتمام به (أنا قلتُ) وهكذا بقية الضمائر، ولأنها علامات مطابقة كان الأصل أن تذكر مع الفاعل الظاهر(جاءوا المعتمرون)، ولك أن تقدمه (المعتمرون جاءوا)، ولك أن تترك المطابقة ما دام الفاعل متأخرًا فيتعين فاعله (جاء المعتمرون)، وهذا التجريد شاع في المستوى⁽⁸⁷⁾ العربي

الفصيح، أمّا لغة عامة الناس فتمسكت بالمطابقة إلى يومنا هذا، وسماها النحويون بلغة أكلوني البراغيث⁽⁸⁸⁾.

بل ذهب الشمسان إلى أبعد من ذلك، حين نفى وجود ضمائر مستترة؛ لأنها أمر لا يؤيده الوصف اللغوي، ففي اختراع اختراعه النحويون لمعالجة أحكام افتراضها كجوب تأخر الفاعل عن فعله، وعدهم علامات المطابقة ضمائر، وكذلك لا وجود لضمائر رفع متحركة، وأن ضمائر النصب المنصلة والرفع المنفصلة هي الضمائر، وأن ما يزعم بأنه ضمائر نصب منفصلة فليس كذلك، ففي الضمائر أنفسها اتصلت بغير الفعل لتقدمها عليه لأغراض دلالية وبلاغية⁽⁸⁹⁾. ويُفهم من ذلك أن الشمسان تابع داود عبده في أن ضمائر الرفع المتحركة تعد علامات تفيد المطابقة في الفعل وليست في محل رفع فاعلاً كما هو مشهور في قواعد النحويين، بل أنه زاد عليه في نفيه وجود ضمائر الرفع المتحركة.

ويتضح أن رأي داود عبده له ما يبرره بالرغم من وجود بعض التحفظ عليه عند من لا يذهبون مذهب الكوفيين، إلا أنه في المقابل يبقى مهمّاً في مجمله، لأنه كان يهدف إلى تبسيط قواعد النحو العربي، ولعل ذلك هو السر وراء الحكم بأن هذه الضمائر علامات وليست ضمائر، حيث إن المعنى يفرض عدها علامات لا ضمائر، وهو الأمر الذي أشار إليه داود عبده عندما قال: "ليس من المقبول أن يكون هناك فاعلان في جملة الرجل ذهب، فالرجل كما هو واضح من المعنى فاعل الجملة وفاعل آخر ابتدعه النحاة وهو الضمير المستتر، وهذه فوضى، وإن يكون هناك فاعلان في جملة مثل (الرجال ذهبوا) أو (هم ذهبوا) فالفاعل هو الرجال وهم، كما هو مفهوم من المعنى، والواو ليست إلا مظهرًا من مظاهر المطابقة"⁽⁹⁰⁾.

وجدير بالذكر أنه أشار إلى أن الفاعل إذا تقدم على فعله عُد عند الكوفيين فاعلاً، حيث قال: "وكون الفاعل مبتدأ أي ابتداءً به الكلام لا ينفي عنه صفة الفاعلية، وهذا رأي الكوفيين"⁽⁹¹⁾. إذن، فعلى الرغم من وجود علماء يخالفونه فيما ذهب إليه، إلا أن رأيه وأدلته يمكن قبولها؛ لأنه

استلهمها من داخل اللغة في إطار تفسير اللغة من داخلها، فما قرره يعد مقنعاً ومقبولاً؛ لأن اللغة العربية تميل إلى الإيجاز وتهتم كثيراً بالمعنى، فالغرض من اللغة هو التواصل والفهم، بالإضافة إلى أنه اعتمد على منهجية إعادة النظر في قواعدها التي صاغها القدماء ومناقشتها وحلها بما يتناسب وأحدث النظريات اللغوية الحديثة، وبذلك لا يعد خروجاً عن طبيعة اللغة وواقعها، بل إنه يعد من ضمن تفسيراته الرائعة التي يجب الإشادة بها، بدليل أنه أوجد لها من المخارج ما يكفي لاتباع هذه الرؤية، فالمهم هو المعنى.

وهو الأمر الذي ما برح يؤكد، فقد توصل في ختام مناقشته لهذه القضية إلى نتيجة تبلورت في "أن ما سماه بعض النحاة ضميراً متصلًا وأعربوه فاعلاً ليس إلا مظهرًا من مظاهر المطابقة في اللغة، وأن الفاعل هو الاسم أو الضمير حيث يظهر أحد هذين، كما في (الرجال ذهبوا أو هم ذهبوا) أو (ذهب الرجال)، أو (ذهبوا هم)، أمّا في مثل: (ذهبوا) حيث لا يوجد اسم أو ضمير، فالفاعل ضمير حُذف لوجود ما يدل عليه من مظاهر المطابقة، فهو: (هم) في (ذهبوا) و(هن)، في مثل (ذهبن)، و(هما) في مثل: (ذهبا)، و(هي) في مثل (ذهبت)"⁽⁹²⁾. ولم يكتفِ بذلك بل رأى أن ما يؤكد رأيه أن ظاهرة المطابقة ظاهرة لغوية موجودة في جميع اللغات ووجود علامات للتأنيث والتثنية أمر ليس غريبًا، وليس هناك ما يدعو لتفسيرها على غير حقيقتها⁽⁹³⁾ كأحرف المضارعة التي تعد من مظاهر المطابقة.

ويتضح أن رأيه قد جاء نتيجة قراءته العميقة للتراث العربي القديم، وكذلك لاستلهامه لكثير من الأفكار اللغوية الحديثة، لا سيما تلك التي تزخر بمبدأ التجديد، وهو الأمر الذي ظهر في تأثره بما ذهب إليه إبراهيم السامرائي من أن جملي (محمد سافر) و(سافر محمد) جملتان فعليتان؛ لأن العبرة بالإسناد، ما دام المسند فعلاً⁽⁹⁴⁾، وبما ذكره عبد الرحمن أيوب⁽⁹⁵⁾، ولذا يبقى جهده هو الأبرز وتبقى مناقشته هي الأهم، لأنه عرض كل ما يتعلق بجوانب القضية من الآراء القديمة والحديثة، وكان من نتاج ذلك التوصل إلى أن الضمائر ليست سوى علامات تفيد

المطابقة وأن الاسم الظاهر المتقدم هو الفاعل، وإن كان قد ابتدئ به فإن ذلك لا يغير من طبيعة وظيفته النحوية فهو الفاعل، فكون الجملة ابتدأت به لا ينفي عنه صفة الفاعلية⁽⁹⁶⁾.

الخاتمة:

كانت تلك قراءة موجزة هدفت إلى تتبع جهود داود عبده النحوية التجديدية، وقد كانت تلك الجهود في مجملها قيمة، وقد أسهم بها بهدف تجديد الدراسة النحوية العربية وتطويرها، وهو الأمر الذي تحقق في إعادة قراءة الموروث القديم وربطه بأحدث المدارس اللغوية، ويتضح ذلك في اعتماده على المنهج التوليدي الذي يعد منهجاً حديثاً، ذلك المنهج الذي ظهر في نهاية العقد الخامس من القرن العشرين، وهو منهج قام على الوصف والتفسير، والتقدير الذي يصب في معرفة أسرار القضية أو الظاهرة المدروسة، وتظهر أهميته في كل معالجاته التي فسرها قضايا النحو العربي المختلفة، وقد خلص الباحث إلى أن آراءه في تلك القضايا اتسمت بالآتي:

- شكلت مجالاً تجديدياً وتطويراً في دراسة النحو العربي، فقد كانت تتسم بالتجديد في الطرح والتناول، ومن ذلك آراؤه في التقدير وفي الجملة والبنية العميقة في الجملة الفعلية.
- عدّه الضمائر على أنها علامات تفيد المطابقة، يأتي من ضمن آرائه التطويرية والتجديدية، وقد انطلق فيها من فكرة القدماء فيما عرف عندهم بلغة أكلوني البراغيث، ولكنه تميز عنهم في تعميمه لهذا الحكم على كامل اللغة الفصيحة، ولم يحصرها في لهجة واحدة كما فعل القدماء، فجاء رأيه في ذلك تجديدياً وتطويرياً لقضية أشكلت على القدماء، فحاول حلها بتعميم رؤيتهم فيما ذهبوا إليه في لغة أكلوني البراغيث التي ليست سوى لهجة لقبيلة عربية.
- في كل القضايا التي ناقشها كان يتخذ من التراث منطلقاً للبدء في مناقشتها من أجل وضع الحلول والمقترحات والخروج والتوصل إلى الحلول المناسبة لها، فقد كان يستلهم

من القديم ما يحتاجه لشرح وتوضيح رأيه وربطه بمناهج البحث الحديثة للغة العربية، وعلى الرغم أنها تبدو جديدة إلا أن لها جذورًا تاريخية، وكان في معظمها يتابع الكوفيين، ولكنه يتميز عنهم بثبوت ذلك الحكم الذي يتوصل إليه ويعممه.

- في كل القضايا التي كان يعالجها تميز بوضعها في صورة أسئلة واستفهامات تحتاج إلى إجابات عنها، وذلك يتضح في أنه كان يستهل عرضها بوضع استفهامات بعدها يجيب عنها بطريقة قيمة يستلهم فيها طريقة عالم اللغة ابن جني، وقد هدف من ذلك تقريب فهم تلك القضايا، وحاول وضع الحلول المناسبة لها؛ إيمانًا منه بأن قواعد العربية بحاجة إلى جهد متواصل في شرحها وتفسيرها، فذلك من شأنه تطوير النحو العربي وتجديده لكي يصل إلى هدف ينشده كثير من علماء النحو، وهو التسهيل والتهيئة لقواعده.

الهوامش والإحالات:

- (1) تجدر الإشارة إلى أن شوقي ضيف خطأ هذا الرأي مبيّنًا أنه خطأ شاع وذاع، وإنما بدأ في الجيل التالي عند أبي إسحاق الحضرمي، كما رأى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو المؤسس الحقيقي لمدرسة البصرة النحوية ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق، ينظر: شوقي، ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ط7، ص5.
- (2) من الكتب التي أشارت إلى هذه القصة كتاب الزجاجي (الإيضاح في علل النحو)، ينظر: عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم، الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص89، وقد ذكر شوقي ضيف أن السيرافي والقفطي أشارا إلى ذلك، ينظر: شوقي، ضيف، المدارس النحوية، ص14، 15.
- (3) من أهم علماء الدراسات النحوية التجديدية التي قام بها جوقة من العلماء النابهين في أربعينات وخمسينات القرن المنصرم، وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وإبراهيم السامرائي، ومهدي المخزومي، وتمام حسان، وعلي أبو المكارم، وغيرهم من العلماء الذين حاولوا إعادة تقييم الموروث النحوي القديم وفق منهجيات بحثية معاصرة كالمناهج الوصفي والتوليدي ونحوه.
- (4) شكل كتاب تشومسكي (البنى التركيبية) الذي صدر 1957م بداية هذه المنهجية في دراسة اللغة، وقد أحدث جدلاً واسعاً في دراسة اللغة بما احتوى عليه من مفاهيم ونظريات جديدة، ينظر: نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة - المجلس الوطني - الكويت، 1978م، ص91-95.

- 5) حافظ إسماعيلي، من قضايا اللغة العربية في اتجاهات البحث اللساني الحديث، الرياض، جامعة الملك سعود، من إصدارات كرسي المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، 1434هـ-2013م، ط1، ص60.
- 6) ينظر: نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص82.
- 7) ينظر: حافظ إسماعيلي، من قضايا اللغة العربية في اتجاهات البحث اللساني الحديث، ص60-61.
- 8) ينظر: داود عبده، ، دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1431هـ/2010م، ط2، ص61-95.
- 9) من هؤلاء عبد الرحمن أيوب، فقد ألف كتابًا انتقد فيه طريقة القدماء في معالجتهم لقضايا النحو، ورأى أنهم تأثروا بمنهجية فلسفية لا تمت إلى اللغة بصلة، ينظر: عبدالرحمن، أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، د.ت، ص53-62.
- 10) ينظر: عبده داود، أبحاث في العربية، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، عام1973م، ص20-25.
- 11) هذه المنهجية ظهرت عند عالمي اللغة الغربيين هاريس وتشومسكي، وهي منهجية اعتمدت على تقدير بنية عميقة؛ لأن البنية السطحية لا تعطي تفسيرًا وافيًا عند دراسة ظواهر اللغة، ينظر: عبده الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979م، ط1، ص112-113.
- 12) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص26.
- 13) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة-القاهرة، 2012م، د.ط، ص35.
- 14) عبدالرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص52.
- 15) المرجع السابق، ص52.
- 16) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص34.
- 17) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص90.
- 18) ما يميز رؤية داود عبده عن رؤية إبراهيم مصطفى أن داود عبده جعل من التقدير منهجًا متبعًا في معالجاته لمستويات اللغة المختلفة، بينما حصرها مصطفى في التقدير في مواضع المحذوفات من الجمل في التراكيب العربية المختلفة كالتقدير عند حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول، ونحو ذلك. ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص34-37.
- 19) ينظر: داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص26-28.
- 20) ينظر: المرجع السابق، ص24.
- 21) رأى داود عبده أن (الذي) أداة تعريف للجمله. كما (ال) أداة تعريف المفرد، ينظر: داود، عبده، أبحاث في الكلمة والجمله، ص8.
- 22) المرجع السابق، ص88.

- (23) من هؤلاء عبدالرحمن أيوب، ينظر: عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص52.
- (24) ينظر: داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص26.
- (25) ينظر: المرجع السابق، ص26.
- (26) ينظر: أيوب عبدالرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص54.
- (27) ينظر: داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص89.
- (28) ينظر: داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص90.
- (29) ينظر: المرجع السابق، ص90.
- (30) تجدر الإشارة إلى أن سيبويه هو أول من أطلق هذا المعنى لما عرف فيما بعد بالجملة، فقد جاء في كتابه "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغيي واحد منهما عن الآخر..."، عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.
- (31) ينظر: علي بن مكرم أبو الفضل، ابن منظور، لسان العرب، مادة(جمل).
- (32) ينظر: مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، 1406هـ/1986م، ط2، ص33،34.
- (33) ينظر: المرجع السابق، ص33،34.
- (34) ينظر: أحمد مجتبى، السيد محمد، الجملة عند النحاة واللغويين القدامى والمحدثين، مجلة جامعة سيها (العلوم الإنسانية) ليبيا، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2014م، ص10.
- (35) داود، عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص91.
- (36) رائد التوليدية في الغرب تشومسكي، وقد اعتمد في دراسته للغة على تقدير بنية عميقة إيماناً منه بأن البنية السطحية لا تفيد في دراسة اللغة؛ لأنها لا تقدم تفسيراً وافياً لظواهر اللغة، ينظر: عبده، الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979م، ط1، ص112،113.
- (37) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص91.
- (38) مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص31-33.
- (39) ينظر: محمد، حماسة عبداللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، د.ط، ص19،20،31،32.
- (40) خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة-جدة، 1984م، ص34.
- (41) ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2006م، ط2، ص105.
- (42) ينظر: أحمد مجتبى السيد محمد، الجملة عند النحاة واللغويين القدامى والمحدثين، ص12.

- (43) من الذين انتقدوا القدماء في تصنيفهم للكلام تمام حسان، فقد انتقدهم في اعتمادهم على الاسمية والفعلية، ودعا إلى تبني نظرية جديدة في ذلك، وإعادة تقسيم الكلام بحسبه. ينظر: تمام، حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1991م ص200-201.
- (44) محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص29.
- (45) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص103-128.
- (46) يعد الزجاجي من علماء العربية القدماء الذين تبناوا هذا المعنى في تقسيم الجملة في العربية، وفي ذلك يقول: "وأما الجمل فتقسم قسمين: اسمية وفعلية، فالاسمية هي جملة المبتدأ والخبر...، والفعلية هي الجملة التي صدرها فعل"، علي بن مؤمن الأشبيلي، بن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط 2000م، ج1، ص345.
- (47) محمد حماسة، في بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، د.ط، 2001م، ص38.
- (48) بنية الجملة في العربية عند سيبويه تقوم على المسند والمسند إليه، ويرى أنهما في الجملة الفعلية الفعل والفاعل وهما "ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءًا، ومثل ذلك: يذهب عبدالله فلا بد للفعل من الاسم..". سيبويه، الكتاب، ج2، ص78.
- (49) يرى المبرد أن الجملة التي تتصدر بفعل نحو محمدٌ قام جملة فعلية، وبذلك يتفق مع الكوفيين على الرغم من أنه بصري المذهب، ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ج4، ص128.
- (50) يرى الكوفيون جواز تقديم الفاعل على الفعل ولم يمنعوا ذلك كما منعه البصريون، كما أنهم لم يمنعوا أن يكون الفاعل المقدم مثنى أو جمعًا والفعل خاليًا مما يدل على التثنية والجمع، ينظر: الأزهري خالد، شرح التصريح، ج1، ص271.
- (51) مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص41-42.
- (52) منع البصريون تقدم الفاعل على فعله؛ لأنه معمول لعامله الفعل، فليس هناك معمول يتقدم على عامله، ينظر: أبو البركات ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص80.
- (53) ينظر: مهدي المخزومي النحو العربي نقد وتوجيه، ص41.
- (54) مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص42-43.
- (55) المرجع السابق، ص44.
- (56) ينظر: داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص120، 121.
- (57) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص123، 124.
- (58) ينظر: المرجع السابق، ص92-100.
- (59) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص124.
- (60) ينظر: مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص41-42.

- 61) ينظر: داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص 69.
- 62) تجدر الإشارة إلى أن جمهور النحويين مجمعون على أن الضمائر المتصلة في الفعل تقوم مقام الاسم الظاهر في حالة عدم ذكره، وأما إذا وجد الفاعل في الجملة مع الضمير فقد فسروا ذلك بأنه علامة للتثنية والجمع، وعدوا ذلك من قبيل اللهجة؛ لأن هذه الظاهرة لم ترد إلا في اللهجة التي نسيها اللغويون إلى قبيلة أزد شنوءة اليمنية. ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: عبدالحكيم عطية، دار البيروني، ، 1327هـ / 2007م، ط2، ص46.
- 63) ينظر: داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص 69.
- 64) ينظر: عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، ج1، ص19.
- 65) ينظر: عبده داود عطية، أبحاث في اللغة العربية، ص 69.
- 66) ينظر: عبده داود عطية، في اللغة والحاسوب، ص 74-75.
- 67) سيبويه، الكتاب، ج1، ص19.
- 68) ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 46.
- 69) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 173-274.
- 70) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 1403هـ / 1983م، ط3، ص218.
- 71) المرجع السابق، ص 211.
- 72) حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 156-157.
- 73) ينظر: عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 73-74.
- 74) تجدر الإشارة إلى أن أول من أشار إلى هذه اللغة من النحويين القدماء هو سيبويه، فقد جاء في كتابه قوله: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربيوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذه بالتاء التي يظرونها في قالت، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث". عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، ج2، ص40.
- 75) ينظر: داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص 71.
- 76) ينظر: عبده داود، أبحاث في الكلمة والجملة، ص 71.
- 77) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، تحقيق: عبدالحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية-مصر، ج1، ص224.
- 78) ينظر: عبده داود، أبحاث في الكلمة والجملة، ص 18.
- 79) ينظر: المرجع السابق، ص 20-21.
- 80) ينظر: داود عبده، أبحاث في الكلمة والجملة، ص 18.

- 81) ينظر: ابن مضاء أبو العباس أحمد القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي- القاهرة، ، 1366هـ/1947م، ط1، ص104.
- 82) ينظر: عبده داود، أبحاث في الكلمة والجمله، ص21.
- 83) ينظر: المرجع السابق، ص19.
- 84) ينظر: أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص73.
- 85) ينظر: عبده داود، أبحاث في الكلمة والجمله، ص22.
- 86) ينظر: نفسه، ص73.
- 87) إبراهيم الشمسان، مسائل نحوية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1436هـ/2015م، ص 115.
- 88) المرجع السابق، ص 116.
- 89) إبراهيم الشمسان، مسائل نحوية، ص 116-117.
- 90) داود عبده، أبحاث في الكلمة والجمله، ص19.
- 91) المرجع السابق، ص19.
- 92) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص77.
- 93) ينظر: المرجع السابق، ص75.
- 94) ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص204.
- 95) ناقش عبد الرحمن أيوب مسألة الضمائر عند النحويين ورأى أنهم تناقضوا في تفسيرهم لهذه الضمائر، وأن الخروج من ذلك التناقض لا يكون إلا بأحد أمرين هما: الأول أنه ليس هناك مانع من وجود لفظين يدلان على الفاعل في نفس الجمله كما في نحو قامت فاطمة فيمكن أن نقول: (كتبوا الطلاب الدرس)، والأمر الثاني أن لا نعد هذه الزيادات سواء في أول الكلمة أو آخرها من الضمائر، بل هي مجرد زيادات تصريفية للصيغة الفعلية، وعندها تشبه ما يحصل في زيادات التي تدخل على الفعل في اللغة الإنجليزية، ولعل في الأمر الثاني ما يؤيد رؤية داود عبده، ينظر: عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص75-76.
- 96) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص69.

